«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) تعمل على رصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، التي أُنشئت بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA)، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتُقدِّم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) كيان مستقل ومنفصل ولا يمت بصلة بوزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2019 تكليلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عام كاملٍ لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2019 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير (كانون الثاني) إلى شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 2018، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني هنا أو الاتصال مباشرةً بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) على الرقم 202-523-3240.

سوريا

النتائج الرئيسية: في عام 2018، ظلت أحوال الحريات الدينية في سوريا مروعةً كما كانت عليه بوجه عامٍ في العام السابق. فنتيجة للحركيات الطائفية المعقدة للحرب الأهلية التي ما تزال رحاها تدور في البلاد، لقي أكثر من 500 ألف حتفهم، وتشرد أكثر من 12 مليون آخرين. ومع أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) قد لقي هزيمةً تكاد تكون ماحقة أرخت قبضته ظاهريًا على الأراضي في سوريا والعراق في عام 2017، إلا أنه حافظ على وجوده الظاهر، وإن كانت المساحات التي يسيطر عليها في عدة أجزاء من سوريا قد تقلصت في عام 2018. كذلك، واصل التنظيم تهديداته تجاه الأقليات الدينية والجماعات المسلمة التي لا تشاركه أيديولوجيته الإسلامية المتطرفة، مع ارتكابه أعمال عنف في حقهم. في الوقت نفسه، عززت هيئة تحرير الشام، وهي إحدى الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة، وجودها في شمال غربي البلاد، تحديدًا في محافظة إدلب، حيث تغلبت على جماعات المعارضة المسلحة المتناحرة تغلبًا تامًا تقريبًا مع نهاية المدة التي يشملها هذا التقرير. وإلى جانب انتهاكاتها الشديدة لحقوق الإنسان، مارست هيئة تحرير الشام قمعها للأقليات الدينية في الأراضي الخاضعة لسيطرتها، والتي زادت رقعتها، ومن ذلك مصادرة ممتلكات العائلات المسيحية قسرًا، وغيرها من أشكال العنف الطائفي. أما القوات الحكومية السورية، فقد واصلت إحكام قبضتها على أجزاء كبيرة من البلاد كانت ذات يوم تحت سيطرة قوى المعارضة، وذلك بدعم كبير من حلفائها الروس والإيرانيين واللبنانيين. وبذلك، واصلت القوات المسلحة الموالية للنظام أو المتحالفة معه تنفيذ أجندة حربية واضحة تهدف إلى تهميش المجتمعات المسلمة السنية ومعاقبتها لدعمها الحقيقي أو المتصور للمعارضة. وأما قوات المتمردين المدعومة من تركيا، فقد استغلت وقف إطلاق النار، الذي أبرم بوساطة من الأمم المتحدة في منطقة عفرين شمالي البلاد، لاضطهاد الأقليات الدينية والعرقية في تلك المنطقة، وكذلك تهجيرهم منها. كما واجهت الأقليات الدينية والعرقية، في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد شمالي شرق البلاد، بعدما تمتعت بأجواء متسعة نسبيًا من الحرية الدينية، مخاوف متزايدة مع نهاية عام 2018 بسبب تداعيات الانسحاب المحتمل للقوات الأمريكية من شمال شرق سوريا؛ ومن بينها الخوف من احتمال أن تشن تركيا هجومًا واسع النطاق على القوات الكردية في تلك المنطقة، وخطر انبعاث تنظيم داعش من جديد.

ونظرًا لتواصل الانتهاكات الجماعية المُمنْهَجَة والفاضحة للحريات الدينية، والتي ترتكبها العناصر الإسلامية المتطرفة من المعارضة السورية، بما فيها الجماعات التي تُصنِّفها الولايات المتحدة على أنها جماعات إرهابية، مثل داعش وهيئة تحرير الشام، إلى جانب نظام الأسد وحلفائه، فإن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) ترى أن سوريا تستحق التصنيف، مرة أخرى لهذا العام، بوصفها «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، وفق قانون الحريات الدينية الدولية

(IRFA). كذلك ترى «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) أن تنظيم داعش يستحق التصنيف بوصفه «كيانًا مثيرًا للقلق على نحو خاص» (EPC)، لما ارتكبه من أعمال تُصنَّف على أنها انتهاكات للحريات الدينية بموجب التعديلات التي أُجريت على قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA) في ديسمبر (كانون الأول) 2016، وذلك بالنظر إلى الأحوال في عام 2018، والتي تضمنت مواصلة التنظيم إحكام قبضته على الأراضي، رغم تقلص مساحاتها، فضلاً عن احتمالات انبعاثه من جديد. إلى جانب ذلك، ترى «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) أن هيئة تحرير الشام، أيضًا، تستحق التصنيف بوصفها «كيانًا مثيرًا للقلق على نحو خاص» (EPC)، لما ارتكبته من انتهاكات للحريات الدينية؛ وذلك بالنظر إلى الأحوال في عام 2018، والتي كان منها اتساع رقعة الأراضي التي أحكمت الهيئة سيطرتها عليها.

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- تقديم المساعدات العاجلة الجادة إلى الأقليات الدينية والعرقية المستضعفة في سوريا بموجب أحكام قانون الإغاثات الطارئة والمساءلة فيما يتعلق بالإبادات الجماعية في العراق وسوريا لعام 2018 (P.L. 115-300). واستغلال الموارد المستحدثة بموجب أحكام قانون إيلي ويزل لمكافحة الإبادات الجماعية والجرائم الوحشية لعام 2018 (P.L. 115-441). وذلك لتفادي وقوع المزيد من الكوارث لتلك الأقليات، خاصة في شمال سوريا.

- ضمان إجراء الانسحاب المُزمَع للقوات الأمريكية من شمالي شرق سوريا على النحو الذي لا يُلحِق الضرر بحقوق تلك الأقليات الدينية والعرقية المستضعفة مع ضمان بقائها.

- الدعوة إلى ضم ممثلين عن الإدارة المستقلة لحكم شمال شرق سوريا ذات الأغلبية الكردية، والتي دعمت تعزيز الحرية الدينية في أراضيها، إلى اللجنة المكلفة بإعادة كتابة الدستور السوري تحت قيادة الأمم المتحدة.

- دعم المساعي بين وكالات الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات غير الحكومية، وما إليها من الأطراف التي لها التوجهات ذاتها من بين أعضاء «التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية»، من أجل تمويل بعض البرامج في منطقة شمال شرق سوريا الخاضعة للسيطرة الكردية، وتطويرها؛ وهي البرامج التي تهدف إلى تعزيز التسامح بين المذاهب والأديان، والتخفيف من حدة التوترات الطائفية، وتعزيز احترام الحريات الدينية والحقوق المتصلة بها.

- الاستمرار في إعادة توطين اللاجئين السوريين إلى الولايات المتحدة، ووضع ذلك على رأس الأولويات وفق برامج الفحص والتدقيق الملائمة، مع إعطاء الأولوية لضحايا داعش والجاليات من الأقليات الدينية المستضعفة.

معلومات مرجعية

سوريا
الاسم الرسمي كاملاً: الجمهورية العربية السورية
نظام الحكم: جمهوري رئاسي، نظام استبدادي للغاية
عدد السكان: 19,454,263 نسمة
الديانات / المذاهب التي تعترف بها الحكومة: الإسلام (السني / الشيعي) والمسيحية واليهودية والدروز.
الديموغرافية الدينية:*
87٪ مسلمون (ويشمل 74٪ مسلمون سُنَّة، و13٪ مسلمون علويون وإسماعيليون وشيعة)
10% مسيحيون (أرثوذكس، وبابويون، ونساطرة).
3% دروز
<1% يهود (قلة باقية في دمشق وحلب)، وأيزيديون، وغيرهم

* بناءً على التقديرات المجمعة من كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وكذا وزارة الخارجية الأمريكية.

ما تزال عائلة الأسد قابعة على رأس السلطة في سوريا منذ أن استولى عليها الرئيس السابق حافظ الأسد في انقلاب بعثي عام 1970. وقد اعتلى بشار الأسد سدة الحكم، في عام 2000، عقب وفاة والده مباشرة. وتنتمي عائلة الأسد إلى الطائفة العلوية؛ وهي طائفة شيعية تُشكّل نحو ثلاثة عشر بالمائة من مجموع سكان سوريا. وقد أخذت عائلة الأسد، فور وصولها إلى السلطة، تضع العلويين الموالين لها في المناصب الرئيسية في جميع مفاصل الحكومة البعثية، بما فيها قطاعات الأمن والمخابرات والجيش. وقد قضى نظام الأسد، بنسختيه كلتيهما، عقودًا من الزمن لتوطيد علاقاته الإستراتيجية مع العوائل والمراجع السُّنِّيَة البارزة من أجل إحكام قبضته على زمام السلطة السياسية والاقتصادية، مع احتفاظه بإطار صارم – وإن شابه شيء من الاضطراب – لسلطته على مختلف الجماعات الدينية والعرقية في البلاد. وقد استحوذ نظام الأسد، كذلك، على دعم المسيحيين والدروز وغيرهم من الجماعات غير المسلمة، وذلك بالسماح لهم بحرية التعبد وممارسة عقائدهم. على أن النسخة الاستبدادية والقومية بنكهتها الاشتراكية العربية الخاصة، التي يعتمدها النظام، قد أدت إلى قمع جميع أشكال حرية التعبير عن الهوية لدى الأكراد والأشوريين، وغيرهم من الجماعات التي لا تُبدِي انتماءً إلى الهوية العربية.

وقد استمر هذا التوازن الهش ما بين الهويات الدينية والعرقية والأيديولوجية لعقود من الزمن، حتى جاء انهياره أخيرًا في مطلع عام 2011، مع اتساع رقعة الانتفاضات الجماعية في جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط. ورغم أن المظاهرات التي خرجت في ذلك الوقت ضد النظام، والتي انتشرت في جميع أنحاء البلاد بدءًا من شهر مارس (آذار) من ذلك العام، لم تكن عنيفة إلى حد كبير في طبيعتها، إلا أن حكومة الأسد ردت عليها بحملة عنيفة قمعت بها الحركة السلمية، وسمحت بذلك للفصائل المتمردة المسلحة بالسيطرة على الانتفاضة، فتحول الوضع بازدياد إلى حرب أهلية واسعة النطاق في وقت لاحق من ذلك العام. ومع زيادة عدد قوات المعارضة وسطوع نجمها، زاد تنوعها الأيديولوجي أيضًا؛ فعلى حين احتوى المنشقون من الجيش السوري قيادات بعض الفصائل العلمانية، التي حققت نجاحات مبكرة في ساحة المعارك، ومقاتليها، ظهرت في الأفق سريعًا مجموعة متنوعة أيضًا من المقاتلين الإسلاميين. أما الجيش العربي السوري، فقد تلقى – مع انتصاف عام 2015 – مساعدات حاسمة من حلفائه المحليين والإقليميين والدوليين، بمن فيهم الموالون لقوات الدفاع الوطني، والحرس الثوري الإيراني، وحزب الله اللبناني، وروسيا؛ وهي المساعدات التي حالت في مجملها دون سقوط نظام الأسد، ومن ثَمَّ قلب موازين الصراع تدريجيًّا ضد المعارضة. وفي خضم هذا الصراع المعقد، الذي يبدو مستعصيًا، صار نظام الأسد، في نظر أقليات دينية عديدة، من بينها الدروز والإسماعيليون والمسيحيون والعلويون، يُجسِّد الكيان الوحيد القادر على حمايتهم من مخاطر الهجمات الطائفية الدامية المتزايدة عليهم من جانب الجماعات الإسلامية المتطرفة.

وأما ازدياد قوة الجماعات الإسلامية المتطرفة المستمر من عام 2011 حتى عام 2014، فقد تُوِّج بظهور تنظيم داعش بوصفه قوة إقليمية في بعض المناطق شرقي سوريا وشمالي غرب العراق، ومنها محافظة الرقة التي اتخذ التنظيم منها عاصمة مؤقتة له بامتدادها على طول نهر الفرات شمالي المنطقة الوسطى من سوريا. وفي المدة ما بين منتصف عام 2014، حين أعلن التنظيم ما أسماه بـ «الخلافة»، وأواخر عام 2017، حيث مُنِي بخسارة فادحة في مساحات سيطرته الإقليمية، ارتكب التنظيم في المناطق التي في قبضته انتهاكات جسيمة بحق الحريات الدينية، وجرائم العنف الجنسي، وغيرها من الفظائع، بما فيها خطف الآلاف من المسيحيين والأيزيديين والشيعة، بل ومن السُّنَة المعارضين لسلطة التنظيم، وإعدامهم.

ومع نهاية عام 2018، انقسمت ساحة التصارع السوري إلى عدة مناطق نفوذ مختلفة، لكل منها ظروفه المختلفة أيضًا من حيث أحوال الحريات الدينية فيها. فقد سيطر نظام الأسد، إلى جانب حلفائه المحليين والدوليين، على معظم المناطق الجنوبية والغربية والوسطى من البلاد، واحتفظ فيها بقمعه الشديد للسكان السُّنَة بسبب دعمهم لقوى المعارضة، وفق ما يتصوره النظام. أما الجماعات الإسلامية مثل هيئة تحرير الشام، وتنظيم داعش، وإن كان بدرجة أقل، فقد باتت تسيطر على عدة جيوب غير متجاورة في البلاد، خاصة في إدلب وغيرها من المناطق الشمالية، حيث سعت إلى فرض قواعدها القمعية المتشددة فيما يتعلق بالنظام الديني والاجتماعي. أما الجيش السوري الحر المتحالف مع تركيا، فقد احتل مدينة عفرين وقطاعات أخرى من المنطقة الحدودية الشمالية، في منافسة حامية أحيانًا مع هيئة تحرير الشام، بغرض بسط سلطته على المزيد من الأراضي، ما أدى في الوقت ذاته إلى تشريد الآلاف من الأقليات الدينية والعرقية. إلى جانب ذلك، بسطت قوات سوريا الديمقراطية، وإدارتها ذات الأغلبية الكردية، والتي تتمتع بالحكم الذاتي شمالي سوريا وشرقيها، يدها على مساحة كبيرة من الأراضي التي يقطنها المسيحيون، والأيزيديون، والسُّنَة، وغيرهم من الجماعات التي تمتعت بأجواء متسعة نسبيًّا من الحرية الدينية، رغم بعض القيود.

أوضاع الحريات الدينية في عام 2018

الانتهاكات التي ارتكبها نظام الأسد والجماعات التابعة له: في عام 2018، بسطت الحكومة السورية سيطرتها مجددًا على مساحات كبيرة من البلاد كانت ذات يوم في قبضة المعارضة، بما فيها المناطق ذات الأغلبية السنية التي كانت معاقل رئيسية لقوى المعارضة. وقد واصل النظام والقوات المتحالفة معه استخدام الأساليب التخريبية الوحشية في أثناء تقدمهم في تلك المناطق. ففي الغوطة، معقل ميليشيا جيش الإسلام، أعلنت القوات المسلحة السورية انتصارها، في أبريل (نيسان) 2018، بعد حصار قاسٍ دام خمس سنوات وهجوم مكثف دام شهرين كانت نتيجته دمار واسع النطاق؛ إذ شهدت منطقة واحدة فحسب تدمير ما يقدر بنحو 93% من مبانيها، إلى جانب تشرد عشرات الآلاف من السكان الذين فروا إلى المناطق الشمالية التي ما تزال في قبضة المعارضة. وفي يونيو (حزيران) من العام ذاته، فر أكثر من 330 ألف مدني من ديارهم في جنوب سوريا قبل هجوم النظام على تلك المنطقة لاستعادتها، بما فيها مدينة درعا بما لها من أهمية رمزية إذ انطلقت منها التظاهرات أول ما انطلقت في مطلع عام 2011. وجدير بالذكر أن مدد الجيش السوري أو دعمه، في هجماته تلك، أتى في المقام الأول من المقاتلين الأجانب الشيعة، الذين جندهم الحرس الثوري الإيراني من أفغانستان وباكستان والعراق ولبنان، إلى جانب الميليشيات السورية العلوية والشيعية، وغيرها من الميليشيات المحلية المنضوية تحت لواء قوات الدفاع الوطني. كما واصلت جماعتا عصائب أهل الحق وحركة حزب الله النجباء، وهما فصيلان من قوات الحشد الشعبي العراقية التي يُديرها الحرس الثوري الإيراني، عملياتهما في سوريا، وإن على نحو أقل وضوحًا مما كانت عليه الحال في عام 2017، حيث شاركت الجماعتان حينها في حملة الجيش السوري لاستعادة مدينة حلب وغيرها من المراكز الحضرية.

وواصل نظام الأسد، كذلك، مساعيه الطويلة لدفع الأقليات الدينية التي لم تنحز إليه سابقًا، مثل الدروز، إلى الانضمام إلى صفوفه العسكرية، مع سعيه في الوقت ذاته إلى إقصاء السُّنَة، وتقييد حرياتهم، وقمعهم، في المناطق التي نجح في استعادة السيطرة عليها. فقد حاول النظام لوقت طويل استنفار رجال الدروز من معقلهم، الواقع في جبل الدروز في الجزء الجنوبي الأوسط من منطقة السويداء، للانضمام إلى صفوف الجيش العربي السوري، وهو ما أجبر نحو 30 ألف رجل منهم على الفرار

إلى لبنان وغيرها اختباءَ واغترابًا. وقد كان لهذه الخسارة أثرها البالغ للغاية الذي تبيَّن عندما شن تنظيم داعش هجومه الكاسح على المنطقة في يوليو (تموز) 2018، حيث لم يترك النظام هنالك سوى قليل من رجاله الأشداء للدفاع عن مجتمع الدروز المنعزل تقليديًا. وفي هذه الأثناء، أصدرت حكومة الأسد قانونًا جديدًا، في شهر أكتوبر (تشرين الأول) من عام 2018، أوكلت بموجبه إلى وزارة الأوقاف صلاحيات حكومية أكبر بكثير مما كان مُوكلاً إليها في السابق؛ وذلك لتحكِم قبضتها على جميع الشؤون الدينية الإسلامية في أرجاء البلاد جميعها. ومن المحتمل أن يكون لهذا القانون بالغ الأثر في الحياة الدينية للسُّنَة في سوريا. وختامًا، عمل النظام بشكل متزايد على تهميش السُّنَة من الحياة العامة والسكن في جميع أنحاء البلاد، حيث سلَّم المناصب التي كان السُّنَة يشغلونها تقليديًا إلى الموالين له من المسيحيين والشيعة، وأعاد توزيع منازل السُّنَة وضواحيهم على المقاتلين الشيعة، وذلك في المناطق التي استعاد سيطرته عليها من البلاد. وقد رفضت قوات الأمن التابعة للنظام منح معظم المدنيين من السُّنَة التصاريح للعودة إلى منازل عائلاتهم في عدد من المدن، مثل حمص. كما فرض القانون رقم (10) لعام 2018، الذي استحدثته الحكومة، قيودًا صارمة على قدرة النازحين داخليًا واللاجئين على استعادة منازل عوائلهم وممتلكاتهم. وأغلب الظن أن هذا القانون سيمنع الكثير من هؤلاء المحرومين، وأغلبهم من السُّنَة الذين لا يحظون بتمثيل متكافئ، من العودة إلى ديارهم وأحيائهم السكنية، أو يثنيهم عن العودة إلى البلاد برمتها، وهو ما من شأنه أن يعيد توزيع التركيبة السكانية في سوريا بما يخدم مصالح النظام.

الانتهاكات التي ارتكبها تنظيم داعش: في عام 2018، واصل التحالف الدولي للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وقوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة، ومعظم عناصرها من الأكراد، إلى جانب الجيش العربي السوري وحلفائه، وإن بمشاركة أقل، تحرير الأراضي السورية من داعش، وهو ما دفع نحو 14 ألف مقاتل إلى الاختباء أو إلى الفرار إلى الجيوب التي ما تزال في قبضة التنظيم، وهي الجيوب التي تقلصت مساحتها للغاية عن ذي قبل. على أن تنظيم داعش ظل، طوال المدة التي يشملها هذا التقرير، يُشكل خطرًا جليًا لا يمكن إنكاره على قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية، وكذلك على المدنيين السوريين، وقد تمثل هذا الخطر في مقاتليه الذين لاذوا بالفرار إلى مخابئهم تحت الأرض، وفي قواته التي ظلت في ساحات القتال قرب مدينة هجين، على حد سواء. لم يعد إلى محافظة الحسكة إلا قليل من أصل 9 آلاف مسيحي آشوري فروا منها في أثناء هجوم داعش الكاسح عليها في عام 2015، وما يزال مصير نحو 25 مسيحيًا اختطفهم التنظيم آنذاك غير مؤكد حتى الآن. كذلك، ما يزال من المجهول مكان عدد من الزعماء المسيحيين، الذين اختطفهم التنظيم، ومن قبلهم في السنوات السابقة، بمن فيهم القس اليسوعي الإيطالي الأب باولو دال أوليو، ومطران السريان الأرثوذكس في حلب مار غريغوريوس يوحنا إبراهيم، ومطران أبرشية حلب للروم الأرثوذكس بولس يازجي، والقس الكاثوليكي الأب ميشيل كيال، والكاهن الرومي الأرثوذكسي الأب ماهر محفوظ، من بين آخرين.

وفي يوليو (تموز) 2018، شن مقاتلو داعش هجومهم الأشد دموية حتى الآن على أحياء الدروز في السويداء، منطلقين على الأرجح من معقل التنظيم الإرهابي في بادية الشام، فأسقطوا أكثر من ثلاثمائة درزي – حسب ما أوردت التقارير – قصفًا، ورميًا بالرصاص، وطعنًا. كما اختطفوا عشرين امرأة وستة عشر طفلاً، من الدروز أيضًا. وقد أطلق سراحهم جميعًا عن طريق المفاوضات والفدية وتبادل الأسرى، باستثناء اثنين لقيا حتفهما في الأسر.

الانتهاكات التي ارتكبتها جماعات المعارضة الأخرى، الإسلامية منها وغير الإسلامية: رغم تضاؤل الخطر الذي يُمثِّله تنظيم داعش، تعرضت أحوال الحريات الدينية لمخاطر متزايدة مخيفة من جانب فصائل المعارضة الإسلامية المتحالفة مع تنظيم القاعدة، خاصة في محافظة إدلب الواقعة شمالي غرب سوريا، وكذا من جانب فصائل المعارضة المتحالفة مع تركيا، خاصة في عفرين وأجزاء أخرى في المنطقتين الوسطى الغربية والشمالية الشرقية من البلاد. فقد زادت هيمنة القوى الإسلامية، تحت مظلة جبهة تحرير الشام، بقيادة جبهة النصرة، التابعة لتنظيم القاعدة، والمعروفة بتاريخها القذر للغاية من ممارسة العنف ضد الأقليات الدينية، في محافظة إدلب، حيث استولت هذه القوى على مساحات كانت في قبضة جماعات المعارضة؛ وهي الجماعات التي احتوتها هذه القوى الإسلامية أو استأصلت شأفتها من تلك المساحات كلها تقريبًا. وقد لجأت هيئة تحرير الشام إلى ممارسة العنف السياسي المتسع النطاق، مثل الاعتقالات والخطف، ضد خصومها من السُّنَّة، فارضةً في الوقت ذاته

تفسيرها الصارم للشريعة الإسلامية الذي يمنع كل صور التعبير عن أي دين غير الإسلام في الأماكن العامة. وقد شاركت الهيئة، بحسب ما أوردت التقارير، في حملة لمصادرة منازل المسيحيين وأراضيهم. ففي نوفمبر (تشرين الثاني) 2018، أوردت تقارير متعددة أن الهيئة وزعت إشعارات على عدد غير مُحدَّدٍ من العوائل المسيحية، الذين فر كثير منهم منذ مدة طويلة من المنطقة، تأمرهم فيها بمراجعة «مكتب العقارات والغنائم»، في إشارة إلى سعيها إلى الاستيلاء على ممتلكاتهم. وذُكِر، في حالات أخرى، أن هيئة تحرير الشام استولت مباشرةً على متاجر المسيحيين النازحين ومنازلهم لجني الدخل ممن يستأجرونها. ورغم صعوبة الحصول على الوثائق الدالة الواضحة بشأن كثير من هذه الوقائع، أسهمت التقارير في الكشف عن أجواء كانت وما تزال معادية للأقليات الدينية والعرقية في سوريا، مما زاد من تثبيط عزيمة أبناء تلك الأقليات عن العودة إلى ديارهم وأماكن تعبدهم.

وقد تدهورت أحوال الحريات الدينية تدهورًا شديدًا في منطقة عفرين، التي كانت ذات يوم تتمتع بتنوع سكانها من المسلمين الأكراد، والمسيحيين السريان، والأيزيديين. ففي المدة ما بين شهري يناير (كانون الثاني) ومارس (آذار) عام 2018، شنت القوات التركية وحلفاؤها، من العرب والتركمان في الجيش السوري الحر، هجومًا حمل اسم «عملية غصن الزيتون» للاستيلاء على الأراضي التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب الكردية في تلك المنطقة. وكان من تداعيات الهجوم أن لاذ نحو 137 ألف نسمة بالفرار من ديارهم، قاصدين اللجوء في المقام الأول إلى المنطقة التي تحكمها الإدارة الذاتية التي تقوم على حمايتها قوات سوريا الديمقراطية. وكان من بين هؤلاء الفارين، حسب ما أوردت التقارير، أكثر من أربعمائة كرديٍّ كانوا قد اعتنقوا المسيحية، ولاذوا بالفرار خشية تعرضهم للقمع على يد الفصائل الإسلامية المنضوية تحت لواء الجيش السوري الحر. وفي حين سعى بعض هؤلاء النازحين داخليًا إلى العودة إلى عفرين في عام 2018، استولت عناصر الجيش السوري الحر على ممتلكات النازحين السُّنَّة، وأعادت توزيع عدد من منازلهم، وهم الذين كانوا قد فروا قبل أن يستعيد النظام سيطرته على الغوطة الشرقية ببضعة أسابيع. كما أفادت التقارير أن العناصر الإسلامية داخل الجيش السوري الحر دمرت الآثار الكردية وكذا الأضرحة والمقابر وغيرها من المواقع المقدسة الأيزيدية والصوفية والعلوية، مستخدمين في ذلك أساليب مماثلة للأساليب المتبعة لدى تنظيم داعش؛ وذلك في محاولة منهم لتطهير المنطقة دينيًا. فقد استولى مقاتلو الجيش السوري الحر، وفق ما أفادت به جماعات الدفاع عن الحريات الدينية، في يونيو (حزيران) 2018، على إحدى الكنائس في عفرين ليتخذوا منها قاعدة عسكرية، بينما أحرق آخرون منهم كنيسة أخرى وغطوا بقاياها برسوم غرافيتي إسلامية.

الأحوال في منطقة الإدارة الذاتية شمالي شرق البلاد: حافظت منطقة الإدارة الذاتية على أجواء إيجابية بوجه عام من الحريات الدينية في الأراضي الخاضعة لسيطرتها، وهو ما سمح للمسلمين والمسيحيين وغيرهم من الجماعات بممارسة شعائرهم والتعبير عن عقائدهم عَلانيَةً، بما في ذلك حرية المسلمين في اعتناق ديانات ومذاهب أخرى، وأتاحت للمقيمين حرية التعبير عن خروجهم عن الإيمان أو إلحادهم. وقد تلقت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) إفادات من ممثلي الأقليات الدينية والعرقية التي تقطن منطقة الإدارة الذاتية بأنهم لم يجدوا في المنطقة ملاذًا آمنًا فحسب، بل وجدوا فيها أيضًا قدرًا كبيرًا من الحرية الدينية، والمساواة بين الجنسين، وحرية التمثيل في هيئات الحكم المحلية مثل مجلس سوريا الديمقراطية. أما عن الشواغل القليلة بشأن المنطقة، فكان أحدها النزاع الدائر بين السلطات الكردية والجماعات المسيحية حول المناهج الدراسية؛ وهي نقطة خلاف ما تزال قائمة منذ مدة طويلة بشأن مُحدِّدات الهوية العرقية والدينية والوطنية، وهو الخلاف الذي بلغ ذروته في أغسطس (آب) عام 2018، عندما أمرت السلطات – حسبما أوردت التقارير – بإغلاق نحو عشرين مدرسة آشورية وأرمنية، متهمةً إياها بالفشل في تطبيق المناهج الدراسية التي تُقرُّها الإدارة الذاتية. أما مسؤولو تلك المدارس والناشطون المسيحيون، الذين خرجوا إلى الشوارع في الحسكة في نهاية أغسطس (آب) في تظاهرات احتجاجًا على قرارات الإغلاق، فقد اشتكوا من أن المناهج الدراسية التي فرضتها الإدارة الذاتية تحرمهم من هوياتهم العرقية التي تميزهم عن غيرهم، وأن هذه المناهج تضع من ثَمَ قاعدة قومية كردية بدلاً عن القومية العربية المتقدة لدى نظام الأسد البعثي. وثمة دلائل قوية تشير، مع ذلك، إلى أن شمال شرق سوريا صار يمثل نموذجًا إيجابيًا إلى حد كبير، وإن لم يكن مكتملاً، فيما يتعلق بتعزيز الحريات الدينية وحمايتها؛ وذلك باستثناء الغزو التركي الواسع النطاق الذي تعرضت له المنطقة، أو انبعاث داعش الذي أطاح بسنوات من الجهود التي بذلتها السلطات المحلية في المنطقة.

السياسة الأمريكية

جسدت أحداث عديدة في نهاية عام 2018 سياسة الولايات المتحدة الأساسية بشأن الحريات الدينية في سوريا خلال العام. فقد نجحت قوات سوريا الديمقراطية، في مطلع شهر ديسمبر (كانون الأول)، في الاستيلاء على مدينة هجين، لتسقط بذلك إحدى آخر المناطق المتبقية في قبضة تنظيم داعش. ومع أن القتال كان ما يزال، في نهاية المدة التي يشملها هذا التقرير، مستمرًا على أشده بين قوات سوريا الديمقراطية وبقايا تنظيم داعش في تلك المدينة وما حولها، يظل نجاح قوات سوريا الديمقراطية في الاستيلاء على المدينة يمثل ذروة الجهود التي بذلها التحالف الدولي للقضاء على تنظيم داعش بوجه عام، وشركائه في قوات سوريا الديمقراطية بوجه خاص، طوال عام 2018، لتدمير ما تبقى لدى التنظيم من قدرات حربية في سوريا والعراق المجاور، مع أن إمكانات داعش التنظيمية لإعادة ترتيب صفوفه وقدرته على الاستقطاب الأيديولوجي ما تزال قائمة لدى كثير من المقاتلين الإسلاميين المتطرفين الذين ما يزالون يشاركون في العمليات الحربية هناك. وعلى حين بدا من الواضح، بعد انتهاء المدة التي يشملها هذا التقرير، أن السياسة الأمريكية بدأت تعيد التركيز على النفوذ الإيراني في سوريا، إلا أن تركيزها في عام 2018 كان منصبًا، في المقام الأول، على دحر داعش ووضع حدٍّ لمخاطر الإبادة الجماعية التي يثيرها هذا التنظيم بإزاء المسيحيين، والأيزيديين، والشيعة، وغيرهم من الجماعات الدينية والعرقية في سوريا والعراق.

وفي 11 ديسمبر (كانون الأول)، وقّع الرئيس دونالد ترامب قانون الإغاثات الطارئة والمساءلة فيما يتعلق بالإبادات الجماعية في العراق وسوريا لعام 2018 (PL 115-300). الذي ينص على أن تنظيم الدولة الإسلامية «مسؤول عن الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وغيرها من الفظائع المرتكبة ضد الأقليات الدينية والعرقية في العراق وسوريا، بمن فيهم المسيحيون والأيزيديون والشيعة، وغيرهم من الجماعات الدينية والعرقية». ويُوجِّه هذا القانون الحكومة الأمريكية إلى ضرورة المساعدة في تلبية «الاحتياجات الإنسانية، وكذا الحاجة إلى تحقيق الاستقرار والانتعاش» لدى تلك المجتمعات، وكذلك دعم جهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية لمحاسبة أعضاء داعش على ما تقدم ذكره. ولم تكن معالم الإطار، الذي ستقدَّم من خلاله هذه المساعدات، في السياق السوري السريع التطور، قد اتضحت بعد عند نهاية المدة التي يشملها هذا التقرير، وذلك على النقيض من العراق حيث تحتفظ الولايات المتحدة بعلاقات واضحة المعالم مع مسؤولي الحكومة العراقية والسلطات الإقليمية الكردية والمنظمات غير الحكومية. بيد أنه من المتوقع أن يضع قانون 2018، في نهاية المطاف، آلية لمحاسبة أعضاء تنظيم داعش، وتقديم الإغاثة إلى مجتمعات الأقليات الدينية والعرقية في سوريا أيضًا، مع إعادة تأهيلها.

إلى جانب ذلك، أعلن الرئيس ترامب، في 19 ديسمبر (كانون الأول)، عن نيته سحب جميع القوات الأمريكية على الفور من الجبهة السورية، مشيرًا إلى أن هزيمة تنظيم داعش ظاهرًا تُعَدُّ نهاية التفويض الأمريكي هناك. وهو الإعلان الذي دفع الفصائل المسلحة، العربية منها والكردية والتركية على حد سواء، سريعًا إلى التفاوض مرة أخرى وإعادة تشكيل الحركيات العسكرية والاقتصادية في شمالي شرق سوريا. كما أعلن البيت الأبيض، في فبراير (شباط) 2019، أي بعد انقضاء المدة التي يشملها هذا التقرير، أن مائتي عسكري أمريكي سيواصلون تقديم المساعدات إلى قوات سوريا الديمقراطية شمالي شرق البلاد كجزءٍ من عملهم هناك ضمن قوة مراقبة متعددة الجنسيات، بينما أوردت التقارير أن مائتي فردٍ آخرين سيبقون في جنوبي شرق سوريا، في منطقة التنف، قرب الحدود المشتركة مع العراق والأردن.

على أن هذا الانسحاب المُزمع لمعظم الأفراد العسكريين الأمريكيين قد أثار قلقًا واسع النطاق بين الأقليات الدينية والعرقية في المنطقة المعنية، وذلك لما ينطوي عليه من احتمال أن تسعى تركيا، في غمرة اندفاعها إلى استئصال وحدات حماية الشعب الكردية المرتبطة بحزب العمال الكردستاني، إلى استغلال حالة الفراغ العسكري المتوقعة نتيجة هذا الانسحاب، ومن ثَمَّ التوغل في عمق الأراضي التي يسيطر عليها الأكراد. فقد أعرب ممثلون عن بعض هذه المجتمعات، في إفادات أدلوا بها إلى مختلف وسائل الإعلام، وإلى اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) مباشرةً، عن خوفهم من أن هذه العملية الحربية التركية قد تجلب على المنطقة، وإن كان على نحو أشد كارثية، ما أسفرت عنه عمليات تركيا الحربية من عواقب وخيمة في

عفرين؛ ألا وهي: تمهيد الطريق لانتشار الفصائل الإسلامية المتطرفة المنضوية تحت لواء الجيش السوري الحر، وهو ما من شأنه أن يقضي فعليًا على جميع أوجه التقدم الذي أحرزته المنطقة فيما يتعلق بأحوال الحريات الدينية، ووقوع عشرات الآلاف من المدنيين ضحية للصراعات المسلحة بين الأطراف المتناحرة، وفتح الباب أمام تنظيم داعش لإعادة حشد قواه، وتشريد الأقليات السورية مرة أخرى.